وسائل القضاء على البطالة فى الولايات المتحدة

قبيل انتهاء الحرب الحالية زاد اهتمام الصحافة والرأى العام بمسألة البطالة ووسائل مقاومتها ولم يكن ذلك غريبا من جانب الرأى العام والسلطات المسئولة بعد أن رأت العمال الحاليين فى نواح مختلفه يتقدمون بطلبات لتحسين أجورهم واتخذوا الأحزاب وسيلة لتنفيذ طلباتهم.

وحدث أخيرا أن أحزاب عمال السيارات ومعامل تكرير البترول وعمال البناء أضربوا مما كبد أصحاب الأعمال خسائر تبلغ الملايين، ولخطورة الأمر دعا الرئيس ترومان ممثلى عمال البترول وأصحاب العمل للتشاور معهم، وقام كذلك وزير التجارة بمباحثات لحسم النزاع، وقد قدم الرئيس ترومان مشروع قانون الى الكنجرس أطلق عليه مبدئيا قصد به أن يقضى على البطالة قضاء تاما .

ونشرت مجلة نيو يورك تيمس فى عدد ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٥ مقالا لعضو الشيوخ "واجنر" تبين فيه معنى المشروع وأغراضه وملخصه أن كل شخص أهل للعمل وراغب فيه من حقه أن يحصل على عمل منتج منظم، ويفسر المشروع بأنه ليس من جانب الفرد تخوله حق عمل معين أو سيطرة من جانب الهيئات تخولها حق استخدام الأفراد فى شبه نظام اجبارى .

وأن السياسة الاقتصادية فى أمريكا بجانبها السياسى الحكومية يجب أن ترمى الى توفير الأعمال للجميع لا الاقتصار على رفع كميتها، ويرى أن خطر البطالة يهدد المبادئ الديموقراطية فهى جعلت من هتلر فى ألمانيا حاكما مطلقا فاقد الرشد لأنه باهمال الوضع الاقتصادى تزداد الحزازات بين الطبقات التى يمكن استخدامها لترويج المبادئ الخطرة .

والشعب الأمريكى لا يصعب عليه التغلب على البطالة تغلبا تاما، فقد نجح فى ذلك كل من روسيا وألمانيا وستنجح فى ذلك انجلترا، وستستمر روسيا بعد الحرب فى النجاح الذى أحرزته قبلها .

ويرى بعض المتطوعين للدفاع عن نظرية امكان الغاء البطالة إلغاء تاما أن الوسائل المقترحة تتعارض مع مبدأ الديموقراطية وحرية العمل الفردى .

وواجب الحكومة المتمدينة أن ترعى مصالح رعاياها بقصد الإشراف لتحقيق غاية سامية وقد ثبت أن مثل هذه الرقابة أوجدت للأفراد طمأنينة .

ولا يشترط فى المشروع رقابة مركزية تصدر أوامرها الى النواحى المختلفة ولكن هدفه أن يكون انتاج السلم موازيا لانتاج الحرب .

و يستبعد مجذ المشروع المخاوف التى تساور خصومه من أنه سيؤدى الى عجز دائم فى الميزانية ، ويجب مقاومة التيار الذى يعطل سياسة العمل للجميع لأنها السياسة التى تطيح بالفقر دون حاجة الى مصادرة الثروة .

وأفاض عضو الشيوخ "موريس" فى بيان مزايا القانون مبينا الأخطار التى قد تترتب على عدم إقراره ، وأعرب من يهتمون بالشؤون الزراعية عن قلقهم من تأثير هذا القانون على مصيرها ، وأجيب على ذلك بأن لا مبرر لخوفهم ، فنازل العمال فى المدن هى الأسواق التى تتسرب اليها المحاصيل الزراعية ، فرخاء العامل هو رخاء الزارع .

وهاجم البعض المشروع بأنه مبنى على تنبؤات قد يبرهن المستقبل على أنها خاطئة .

و بعد إتمام المناقشات وادخال بعض تعديلات لا تؤثر فى جوهر المشروع انتهى المجلس الى إقراره بأغلبية ٧١ الى ١٠ وامتنع ١٥ عضوا من التصويت .

ونرى أن هذا المشروع صدر فعلا فى الوقت المناسب اذا استعرضنا تصريح مستر والاس وزير التجارة الذى أدلى به بعد أن توقع نقصا فى الأجور عقب انتهاء الحرب يبلغ حوالى ٨ مليون دولار ، فهو لذلك يرى وجوب تنظيم فترة الانتقال من الحرب الى السلم بعمل سريع حاسم تتعاون فيه الحكومة مع الهيئات المختلفة و إلا ازداد النقص وعظم خطر البطالة

وقد عزى النقص فى الأجور الى أن ساعات العمل خلال الحرب كانت ٤٨ ساعة أسبوعيا وهى فى مدة السلم ٤٠ ساعة ، والى أن الصناعات الحربية تدفع أجورا أعلا من الصناعات المدنية .